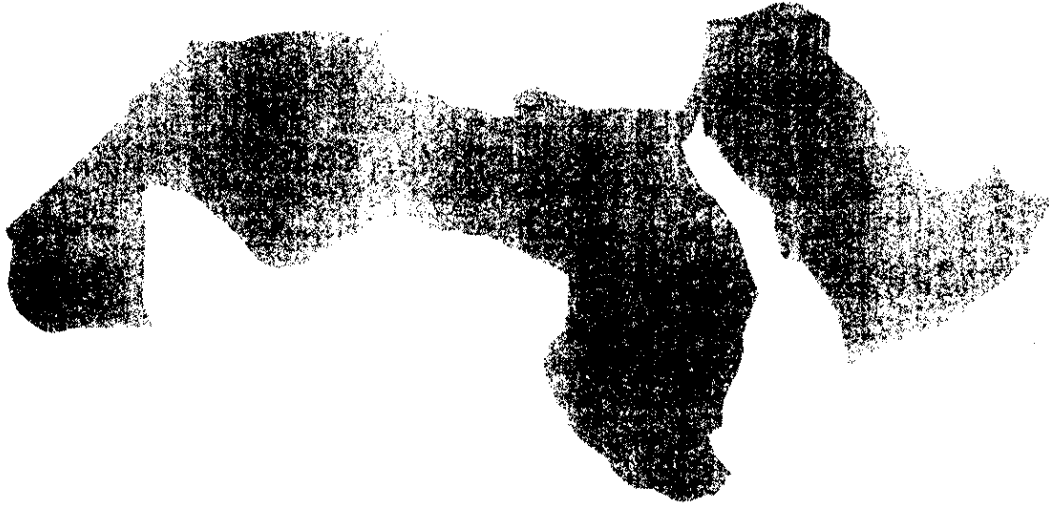


البرلمان الجزائري / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتدى النساء السياسيات العربيات



مداخلة السيدة نوارة سعدية جعفر
وزيرة مندبة لدى وزير التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج
مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة

مجلس الأمة، الجزائر 24-25 جانفي 2009

نلتقي اليوم حول موضوع فرض نفسه كمسألة ذات أهمية قصوى في العالم وهي المرأة والمشاركة السياسية.

يأتي هذا اللقاء بالجزائر ليضاف للندوات والملتقيات التي نظمت هنا وهناك بحثا عن إيجاد أحسن الصيغ لتطبيق القرارات والتوصيات التي خرجت بها خاصة مؤتمرات كل من بيكين عام 1995 والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000 وإعلان الألفية والأهداف التنموية للألفية سنة 2002، هذا الأخير الذي حدد الارتباط المتبادل بين قضايا التنمية البشرية الثمانية الأساسية وآثاره الإيجابية على المساواة النوعية المحددة في الهدف الثالث.

انطلاقا من هذا يشكل لقاءنا فرصة لتبادل الخبرات والتجارب والبحث سويا عن طرح الحلول المناسبة لتفعيل دور المرأة العربية في المشاركة السياسية.

وبالمناسبة أتقدم بالشكر الجزيل للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة على رعايته الكريمة لهذه الندوة.

كما أتقدم بالشكر أيضا لممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر ولكل الذين سهروا على إعداده وتنظيمه.

أيها السيدات والسادة،

تشكل مسألة تحقيق المساواة في بلادنا إحدى الأولويات على أجندة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة كما تحتل كذلك مكانة محورية في البرامج التنموية من خلال الفرص المتاحة للمرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا للمساهمة في تحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة.

نلتقي اليوم حول موضوع فرض نفسه كمسألة ذات أهمية قصوى في العالم وهي المرأة والمشاركة السياسية.

يأتي هذا اللقاء بالجزائر ليضاف للندوات والملتقيات التي نظمت هنا وهناك بحثا عن إيجاد أحسن الصيغ لتطبيق القرارات والتوصيات التي خرجت بها خاصة مؤتمرات كل من بيكين عام 1995 والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000 وإعلان الألفية والأهداف التنموية للألفية سنة 2002، هذا الأخير الذي حدد الارتباط المتبادل بين قضايا التنمية البشرية الثمانية الأساسية وآثاره الإيجابية على المساواة النوعية المحددة في الهدف الثالث.

انطلاقا من هذا يشكل لقاءنا فرصة لتبادل الخبرات والتجارب والبحث سويا عن طرح الحلول المناسبة لتفعيل دور المرأة العربية في المشاركة السياسية.

وبالمناسبة أتقدم بالشكر الجزيل للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة على رعايته الكريمة لهذه الندوة.

كما أتقدم بالشكر أيضا لممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر ولكل الذين سهروا على إعداده وتنظيمه.

أيها السيدات والسادة،

تشكل مسألة تحقيق المساواة في بلادنا إحدى الأولويات على أجندة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة كما تحتل كذلك مكانة محورية في البرامج التنموية من خلال الفرص المتاحة للمرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا للمساهمة في تحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة.

ضمن هذا التوجه، حققت الجزائر خطوات كبيرة في مجال التعليم بصفة عامة وتعليم الفتاة بصفة خاصة حيث تم تحقيق المساواة على مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط بين الذكور والإناث وسجلت الفتاة تفوقا في مرحلتي الثانوي والجامعي.

لقد تم التركيز على مؤشر التعليم باعتباره المدخل الأساسي نحو أي مجال من مجالات الحياة، كما تعرف الخدمات الصحية تطورا وتحسنا ملحوظين من خلال تعزيز المرافق الصحية وبالذات المرافق الخاصة بالأمومة والطفولة استفادت المرأة أيضا خلال السنوات الأخيرة من آليات دعم التشغيل بصورة كبيرة فدخلت بذلك عالم المقاوله، إلى جانب تسجيل حضورها في مجالات كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجل، مثل ميدان الجيش، الدرك، الشرطة كما تمكنت بفضل الإصلاحات التي مست قطاع العدالة بإدخال تعديلات هامة على قانوني الأسرة والجنسية محدثة بذلك توازنا في الحقوق والواجبات بين الزوجين، وضمان المصلحة الفضلى للطفل، كما كرس قانون الجنسية المساواة بين الجنسين بمنح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج من جزائري أو جزائرية علاوة على هذه الإصلاحات، استطاعت المرأة الجزائرية أن تتبوأ مناصب عليا في الدولة وفي الجهاز التنفيذي والسلك الدبلوماسي، والقضاء بنسبة 38% منهن قاضيات ترأسن محاكم ومجالس قضائية إضافة إلى تولي امرأة منصب رئاسة مجلس الدولة وولاية أي على رأس ولاية (محافظة كما يطلق عليها في المشرق العربي) ورئيسات دوائر إلى غيرها من المناصب.

كما تعزز دور المرأة داخل الأحزاب السياسية وهناك سيدتين رئيستين حزبيتين خاضت إحداهما، تجربة الانتخابات الرئاسية سنة 2004 وهي تجربة فريدة من نوعها في العالم العربي إلى جانب التواجد النسوي في المشهد الإعلامي المتنوع في الجزائر وكذا على مستوى الممارسة النقابية، والتوسع في النشاط الجمعي.

لا أريد أن آخذ وقتا كبيرا في استعراض الإنجازات المحققة بالنسبة للمرأة الجزائرية لأنه سيتم عرض تجارب البلدان المشاركة في الندوة لكن، هناك إجراء هام تم اتخاذه خلال التعديل الذي أجري مؤخرا على الدستور، عزز مكانة المرأة دستوريا وهي إضافة مادة جديدة تسمح بتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، وسيتم تحديد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق قانون عضوي.

أيها السيدات والسادة الحضور،

إن الحديث عن دور المرأة في مجتمعاتنا العربية وضرورة النهوض بأوضاعها تمليه طبيعة التحديات التي تواجهها سواء كانت تلك التحديات داخلية أو التي تطرحها التطورات السريعة على الساحة الدولية.

إن موضوع مشاركة المرأة ليس بالأمر الجديد على المجتمعات العربية، لقد عرف ولا يزال نقاشا حادا في الأوساط الفكرية العربية بمختلف توجهاتها من رفعت الطهطاوي وقاسم أمين إلى عبد الحميد بن باديس والطاهر الحداد ومالك بن النبي وهدى الشعراوي وعزمي بشارة وإدوارد سعيد وآسيا جبار وفاطمة المرسيني وزهور ونيسي وغيرهم من الأعلام التي أثرت الساحة الفكرية والثقافية دافعة بذلك موضوع المرأة في كل مرة إلى الواجهة.

لكن السؤال المطروح هو : هل رافق هذا الحراك الفكري تغيير البنية الثقافية العربية؟ أقول نعم إذا ما استعرضنا الجهود المتواصلة من أجل تمكين المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل والترقي في الوظائف العامة وتحديث القوانين، بالرغم من ذلك لازالت المرأة العربية تعترض طريقها مشاكل جمّة ومعوقات كثيرة تحول دون تمكين

استعمال كل قدراتها وطاقاتها للمساهمة في بناء الأوطان التي شاركت في تحريرها وجعلت قضاياها جزء من قضايا الوطن.

وما يحدث في فلسطين اليوم خير دليل ، هذا الشعب الذي تعرض لحرب إبادة من طرف الكيان الإسرائيلي فاستماتة المرأة الفلسطينية وتشبثت عن يقين بأرضها ورغم عمق الآلام والمأساة التي تركت آثارا جسيمة على المرأة الفلسطينية بصورة خاصة و على المرأة العربية بصورة عامة فإن الجرح ، لا يمكن أن يلتئم ما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه المشروعة والعيش فوق أرضه بسلام.

فقضية الوطن ستظل تحتل الصدارة في اهتمامات المرأة العربية كما أن ، حقوق الإنسان التي تشكل حقوق المرأة جزءا منها لا يجب أن يطبق بمكيالين إذا ما أريد للأمن أن يسود العالم.

أيها السيدات والسادة،

لقد صادقت معظم الدول العربية على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة التي تمثل جماع الفقه الدولي كما يقول المختصون ووقعت على هذه الاتفاقية ، 18 دولة عربية أبدت عليها تحفظات ما عدا الجماهيرية العربية الليبية.

وحسب استجواب شمل 65 دولة فإن 90% من المستجوبات تعتبر أن مشاركة النساء في العمل السياسي من شأنه أن يحدث التغيير.

واعتبرت 9 من كل 10 مستجوبات أن مشاركة المرأة في المجال السياسي ومواقع صنع القرار قد غيرت النتائج السياسية بشكل كبير.

ويمكن في هذا السياق طرح السؤال الموالي: لماذا تسجل برلمانات الدول المتقدمة وهي كثيرة انخفاضاً في تمثيل المرأة على مستوى البرلمان وعلى مراكز صنع القرار بصفة عامة؟

فتمثيل المرأة أقل من المستوى المطلوب في كثير من البرلمانات الوطنية، وقد شكل هذا التمثيل سنة 2006 نسبة تقل عن 17% عالمياً وبلغت النسبة سنة 2008، 18.8%.

هناك عشرة دول في العالم لا يوجد فيها نساء برلمانيات، وفي أربعين دولة أخرى تقل نسبة البرلمانيات عن 10% وتشهد دول شمال أوروبا أعلى معدلات المشاركة النسائية حيث تشمل النساء أكثر من 40%.

وتحتل الدول العربية المرتبة الأدنى في التمثيل النسائي مع وجود متوسط للمنطقة يقدر بحوالي 10%.

إن مردود إدخال نظام الحصص على المرأة، أدى إلى رفع نسبة البرلمانيات بصورة ملحوظة فالنساء، يشغلن 19.3% من مقاعد البرلمان في البلدان التي عملت بنظام الكوتا بطريقة أو بأخرى، مقابل 14.7% في البلدان التي لم تطبق هذا النظام 18 بلداً من بين 22 التي تطبق هذا النظام وصل التمثيل بها إلى 30%.

الأسباب حسب العديد من الدراسات تعود إلى:

1- العبء المزدوج للمسؤوليات العامة والخاصة.

أعباء المرأة عموماً أكثر بكثير من أعباء الرجل، مما يترك لها وقتاً أقل وطاقة أضعف للمشاركة في الحياة السياسية، وقد بينت تلك الدراسات أنه كلما قلت مسؤوليات

المرأة عن مهمات الأسرة وتوفرت الرعاية للأطفال، ازداد اهتمامها بالترشح للمناصب السياسية.

2- النساء يتركن العمل السياسي بسبب الضغوط وعدوانية المحيط كتعرضهن للعنف الممارس ضدهن وبأشكال مختلفة .

3- ثقافة الإقصاء: سنة 2005 أجرى الاتحاد البرلماني الدولي تحقيقا حول الحقائق الوزارية التي تشغلها النساء في 83 دولة هناك 858 وزيرة شغلت النساء 13 حقيبة وزارية للدفاع وتسعة مناصب وزارية للاقتصاد أي وعلى التوالي 1.5% و 1%.

ثلاثة دول فقط حققت المناصفة في الحقائق الوزارية وهي: الشيلي، إسبانيا، السويد، في حين فاقت المشاركة على مستوى البرلمان برواندا 52% .

بالنسبة للنقابات العمالية في العالم، النساء لا يمثلن سوى 19% فقط، الرجال يصلون إلى مراكز إدارية سامية، 5 مرات أكثر من النساء، ورجل على 8 يتولى منصب إداريا سام.

بالنسبة للنساء 1 على 40 امرأة تتولى هذا المنصب . مما دعا النرويج إلى تطبيق نظام الحصص على المجالس الإدارية للشركات العامة والخاصة.

إذن، التمكين الاقتصادي والاجتماعي طريق للتمكين السياسي. بخصوص مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي فإنها تتسم بالضعف سواء على مستوى البرلمانات أو المجالس المحلية أو على مستوى المناصب الوزارية. تتراوح نسبة تمثيل النساء في البرلمانات العربية ما بين 2% و 2.5% أي لم تصل بعد نسبة الحصص المحددة في خطة بيجين 30% .

الأسباب حددها مسح أجرته منظمة المرأة العربية نذكر منها مايلي :

- نظرة المجتمع للمرأة لا زالت تقليدية محصورة في مجالات متعددة دون أخرى ،
- ضعف وعي المرأة بمكانها الاجتماعية ،
- ضغوط الحياة اليومية ،
- نقص التكوين السياسي ،
- عدم اهتمام الأحزاب بقضايا المرأة ،
- عزوف المرأة نفسها عن دخول المعترك السياسي ،
- الدور السلبي لوسائل الإعلام ،
- ضعف أداء الآليات العربية المكلفة بالنهوض بالمرأة .على المستوى العربي / الجامعة العربية ،
- غياب التخطيط الاستراتيجي والتقييم والمتابعة ،
- إدماج بعد النوع الاجتماعي يكاد يكون غائبا في كل في مجموع الدول العربية والتي أسست لهذا الميكانيزم ، تعرف نقصا في التكوين كما تعرف صعوبات على مستوى التطبيق نظرا لعدم فهم هذا الأسلوب أو رفضه في بعض الدول العربية كونه لا يتماشى ، ظنا منهم ، وقيم المجتمع .

هذه بعض الأفكار وددت طرحها بحضوركم واستسمحكم على الإطالة كما أتمنى لأشغالنا كل التوفيق والنجاح والسلام عليكم.